المحفوف بأعالي الأجزاء وقد أعطى المحرم من الحرام ولذلك امتنع بعضهم من التعب
بالحلال من كرم حلال وقال لصاحبه افسد تمرا ذ سقيته من ما يجري في النهر الذي حفرته
الظلمة - وهذا أبعد عن الظلم من شرب نفس المالكة احترازا من استمداد التعب من ذلك
الماء وكان بعضهم اذا مر في طريق الجامع يشرب من المصانع التي عملتها الظلمة مع ان
الماء مباح ولكنه بقي محفوفا بالمصنع والمصنع عمل حرام فكأنه انتفاع بوعاء متاع ذي اللون
من الطعام على يد السبحان اعظم من هذا كله لان يد السبحان لا تمس بأنها حرام بخلاف الطبق
المغصوب اذا حمل عليه والمحمول بقي قد استبيح بالعقد الحرام ولذلك بقيا الصديق من
اللبن خيفة من ان يكون الحرام فيه قوة مع انه شيء يحتمل وكان لا يجب اخراجه ولكن
تخلية البطن عن الخبث من ورع العبد يقين من ذلك فالورع عن كسب طول الكسب حافظ
بخيط في المسجد كان احمد رضي الله عنه كره جلوس الخياط في المسجد وسئل عن المغازلي يجلس
في قبة في المقابر في وقت يخاف من المطر فقال المقابر انما هي من امر الاخرة واطفأ بعضهم
سراجا اشتعل عليه من قوم يكرم بالهم وامتنع من تسجير تنور للخبز وقد بقي فيه جمر
من حطب مكروه وامتنع من ان يحكم شمع تعلم في مشعلة سلطان فهذه دقائق
الورع عند السالكين طريق الاخرة والتحقيق فيه ان الورع له اول وهو الامتناع عما حرمته الفتوى
وهو ورع العدول وله غاية وهو ورع الصديقين وذلك هو الامتناع من كل ما ليس لله
فما اختلف شهوة او توصل اليه بمكروه او اتصل بسببه مكروه وبينهما درجات في الاحتياط
فكل ما كان العبد اشد تشديدا على نفسه كان اخف ظهرا يوم القيامة واسرع جوازا على
خطر الصراط وابعد عن ان تسرع كفة سيئاته على كفة حسناته وتفاوت المنازل
في الاخرة بحسب تفاوت درجات هذه الدرجات في الورع كما تتفاوت درجات النار في حق
الظلمة بحسب تفاوت درجات الحرام في المطعم والمشرب واذا علمت حقيقة الامر فالملك
لمن فرق فان شئت فاستكثر من الاحتياط وان شئت فترخص فلتفسك تحتاط وعلى
نفسك ترخص والسلام

الباب الثاني في مراتب الشبهات

واقتدائها وتمييز ما عن الحلال والحرام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن
اتقى الشبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي حول الحمى

يوشك ان يقع فيه

يوشك ان يقع فيه نهذا الحديث نص في اثبات الاقسام الثلثة والمشكل منها القسم
المتوسط الذي لا يعرفه كثير من الناس وقد التبست فلا بد من بيانها وكشف الغطاء عنها
فما كان حلالا لا يعرفه الكثير قد يعرفه القليل فنعني بالحلال المطلق ما الكل عن فاعله
الصفات المؤجبة للتحريم في عينه وانحل عن اسبابه ما يتطرق اليه تحريم او كراهية ومثاله
الماء الذي ما خلق الانسان من المطر قبل ان يقع على ملك احد ويكون هو واقفا عند اخذه
وجمعه من الهواء في ملك نفسه او في ارض مباحة والحرام المحض ما فيه صفة محرمة لا يشك
فيها كالشدة في الخمر والنجاسة في البول بسبب منهي عنه قطعا كالمحصل بالظلم والربا وبقايا
فهذا ان ظهر ان ظاهرا ويلتحق بالظاهر فيما تحقق امره ولكن احتمل بغيره ولم يكن لذلك
الاحتمال سبب يدل عليه من صيد البر والبيع حلال ومن اخذ طيبه فيحتمل ان يكون قد ملكها
صيادهم اغلت منه وكذلك السمك يتصور ان يكون قد تلقن من الصياد بعد وقوعه
في بيد وخرجه بطنه فمثل هذا الاحتمال لا يحط في الى ما الظاهر المختلف فيه الهواء ولكنه في معنى
ما والمطر والاحجار منه وسواس فلنسم هذا القسم ورع الموسوس حتى يلحق به امثاله وذلك
لان هذا ورع مجرد لا دلالة عليه نعم لو دل عليه دليل وكان كما لو وجد طبقة في اذن
السمكة او كان محتملا كما لو وجد على الظبية جراحة يحتمل ان يكون ثم لا يقدر عليه الا بعد
الضبط ويحتمل ان يكون جرحا فهذا موضع الورع واذا انتفت الدلالة من كل وجه كان احتمال
المعدوم دلالة كالاحتمال المعدوم في نفسه ومن هذا القبيل من يسيم دابة فيغيب عنه المبيع
فيخرج منها ويقول لعلها ماتت وصار الحق للوارث فهذا وسواس اذ لم يدل على موته سبب
ما وضع اومثل اذ الشبهة المحذورة ما تنشأ من الشك والشك عبارة عن اعتقادين
متقابلين نشأ عن سببين فلا سبب لا يثبت عقده في النفس حتى يساوي العقد
المقابل له فيصير شكا وبهذا التقرير لم تكن صلاة ثلثا واربعا اخذا بالثلثة اذ الاصل
عدم الزيادة ولو شك الاثنان ان صلاة الظهر التي ادها قبل هذا بعشر سنين كانت اربعا
او ثلثا لم يتحقق قطعا انها اربع واذا لم يقطع جوازان تكون كلها ثانية في هذا التجويز لا يكون
شكا اذ لم يحرم سبب اوجب اعتقاد كونها ثلثا ظن قوي حقيقة الشك وحتى لا يشتبه
بالوهم والتخويف بغير سبب فهذا يلتحق بالحلال المطلق ويلتحق بالحرام المحض ما تحقق تحريمه وبالجملة
ظن بالمال محلل والدم ايدل عليه سبب كمن في يده طعام لمورثه الذي لا وارث له سواه فغاب عنه فقال

ضوء كتبه
او قد من صح

او حصل ظنه